

عند الحديث عن مفهوم السياسة المالية فإننا نقصد بذلك مجموعة الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف معين، وتتكون أدواتها من أدوات الإنفاق العام وأدوات الإيرادات العامة، حيث تستمد السياسة المالية أهميتها من أدواتها حيث أن النفقات العامة تؤثر في النشاط الاقتصادي الوطني، فهي تؤثر على الاستهلاك، والادخار، والاستثمار، والإيرادات تمثل الموارد التي تحصل عليها الدولة لتقوم بتغطية نفقاتها وكلما زادت إيرادات الدولة واستثمارها زاد النمو الاقتصادي في الدولة.

إذا فإن السياسات المالية تركز على جانب النفقات أو جانب الإيرادات، وجانب النفقات يتعلق بالإنفاق على المساعدات والمنح الحكومية أو جوانب القروض العامة أو جوانب الأجور أو جوانب الاستثمارات العامة التي تقوم بها الدولة، أما جانب الإيرادات العامة التي تتكون من إيرادات ضريبية وإيرادات غير ضريبية، وبالتالي فإننا إذا كنا بصدد الحديث عن السياسة المالية فإننا نستطيع أن نستخدم أحد أو كلا الجانبين لإحداث التغييرات المطلوبة في إطار توجهات الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، فمثلا يمكن أن نستخدم الأداة الضريبية لزيادة الضرائب أو تخفيضها على شريحة معينة، أو مثلا زيادة النفقات العامة نحو شرائح معينة، أو مثلا زيادة الاقتراض الداخلي على حساب الخارجي. كل هذه الأمثلة هي توجهات تأتي ضمن آليات وأدوات السياسة المالية لإحداث التأثيرات الاقتصادية المنشودة.

يمكن تصنيف أدوات السياسة المالية إلى الأدوات التلقائية والأدوات المقصودة. وتعرف الأدوات التلقائية بأنها تلك الأدوات التي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة المالية أو الموازنة العامة للدولة تلقائيا أو ذاتيا، أي دون تدخل مباشر أو كبير من الحكومة.

ويمكن تصنيف أنواع الأدوات التلقائية (المباشرة) إلى الضرائب التصاعدية والمدفوعات التحويلية وسياسات الدعم، فمثلا عند استخدام أداة الضرائب التصاعدية فإن الدولة تأخذ ضريبة بمقدار يزداد بازدياد الدخل، وهذا يعني أنه يتم أخذ ضرائب أكبر من الأغنياء ويتم دفع هذه الأموال في مجال آخر نحو الفقراء لإقامة العدالة الاجتماعية وتقريب ورأب الصدع ما بين الطبقات

الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الواحد.

كذلك الأمر فإنه عند استخدام أداة المدفوعات التحويلية (المساعدات والمعونات التي تقدمها الحكومة دونما مقابل إلى الشرائح الاجتماعية الفقيرة) سواء على شكل مساعدات نقدية أو معاشات تكافلية إلى الفقراء مما يساعدهم على العيش والاقتراب من الطبقة المتوسطة وتعمل أيضا على شحن وسائل الاستهلاك المحلي التي تؤدي بالنهاية إلى تحريك عجلة الانتاج وتشجيع الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي.

الأداة الثالثة من الأدوات التلقائية هي سياسات الدعم والتي نسمع عنها بشكل كبير في دولنا، وتكون عن طريق دعم الحكومة لبعض السلع الرئيسية توجهه لغئات من المواطنين وذلك عبر توفير هذه السلع بأسعار مقبولة تمكنهم من شرائها للحفاظ على حياتهم وعلى صحتهم.

أما النوع الثاني من أدوات السياسة المالية هي الأدوات المقصودة والتي تعرف بأنها لا تتطلب تدخلا مباشرا من الحكومة وهي برامج الأشغال العامة ومشروعات التوظيف العامة وتغيير معدلات الضريبة.

عند الحديث عن أداة برامج الأشغال العامة فإننا نقصد على سبيل المثال لا الحصر: تعبيد الطرق والانارة وتنمية القرى ومد خطوط المياه والغاز والصرف الصحي، وكل هذه المشاريع تحتاج إلى توظيف عمالة وبالتالي خلق فرص عمل جديدة ومكافحة للركود الاقتصادي عبر تحريك عجلة الاقتصاد وسلاسل التوريد المختلفة مما يؤدي إلى زيادة في معدلات التشغيل في مختلف القطاعات الخدمية والانتاجية والتجارية بشكل يصب في زيادة النمو الاقتصادي.

أما أداة التوظيف العامة والتي هي عبارة عن مشروعات خلق وظائف مؤقتة مقدمة من الحكومة لإيجاد حل مؤقت لمشكلة البطالة حتى يتعافى الاقتصاد، وهذا الحل نجده متبعا بشكل كبير في الدول النامية تحديدا لتلافي العديد من المشاكل والمضاعفات التي قد تنجم عن معدلات البطالة الضخمة.

وأيضاً فإن أداة تغيير معدلات الضريبة يعتمد على حالات الزواج والكساد التي يمر بها المجتمع، فتزداد معدلات الضريبة في المجتمع الذي يمر بحالة زواج لسحب المزيد من القوة الشرائية، بينما تقل معدلات الضريبة في حالات الكساد لدعم المجتمع ريثما يخرج من هذه الحالة.